ان الوقف ضد الابتدا والابتدا مضاد للابتدا فينبغي ان يكون صفته مضادة لصفته
لان الوقف ضد الابتدا والابتدا لا يكون الا بمتحرك فيكون هذا ساكنا والاخر ان الوقف موضع استراحة
لانه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه اخف الاحوال وهو
السكون وجعلوا علامته في الخط خا فوق الحرف وصورتها هكذا خه الثاني الروم
وهو اخفا الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو تضعيفك الصوت
بالحركة من غير سكون فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون ويكون في الحركات
كلها في المرفوع منونا كان او غير منون وهو بجزء من الضمة وفي المضموم وفي المنصوب
غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو بجزء من الكسرة
ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها
بسرعة ولذلك لم يجزه القرا في الفتحة واما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في
الفتحة قال الاستاذ ابو الحسن علي بن احمد بن خلف الانصاري عرف بابن الباذش
زعم ابو حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه لان الروم
لا يرفع حكم السكون لما فيه من قربه من الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح
كغيره انتهى واما المنصوب المنون فيوقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف
بالاسكان والروم الثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون تصويت فهو لا يدرك
الا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمى ويدركه بالتعليم بان يضم
شفتيه اذا وقف على الحرف قال ابو الحسن الحضري في قصيدته يرى روتنا والعمي
تسمع صوته واشمامنا مثل الاشارة بالشعر ذكر النحويون ان الاشمام مختص
بالضمة سوا كانت اعرابا ام بنا قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لان الفتحة
من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا يمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في النصب
والجر الة له بخلاف الروم لانه عمل اللسان فتتلفظ بها لفظا خفيفا وسمع
قال ابو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي
التي يكون للسان عمل في حركاتها الا ترى ان الحروف الحلقية والشفهية لا عمل
للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يمكن الاشمام في الفتحة والكسرة
لان الاشارة اليهما فيهما تشويه لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال
فيه التثقيل بان يجي بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان
فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرف في الوقف
نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو نبا لان العرب تتكلم في الوقف
في الهمزة الا اذا كانت عينا نحو سال ولا لا في حرف لين نحو بني وشروا
ولا في تالي ساكن نحو عمرو وبكر ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه
في اشهر اللغات بابدال الفتحة تنوينه ولا تضعيف في الالف قال ابو حيان
ولم يجز الوقوف بالتضعيف غير احد من القرا الا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم
انه وقف على قوله تعالى مستطر في سورة القمر بتشديد الرا وذلك خلاف الاشهر

والروم

والروم والاشمام فان ذلك مروي عنهم الخامس النقل بان تنقل حركة الحرف
الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمرو بضم الميم ومررت ببكر بكسر
الكاف قال انا ابن ماوية اذا جد النقر وقال ازني حجلا على ساقيها لذاك الحجل وقال عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه قال ابو حيان
ولم نونوا الوقوف بالنقل عن احد من القرا الا ما روي عن ابي عمرو انه قرا وتواصوا
بالصبر بكسر البا وقرا سلاه بن السدر والغير بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن
مالك ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى ما
قبل الحرف وبه قال بعض النحويين قال نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب بالجملة
وقال ابو علي هذه الحركة لالتقا الساكنين واستدل على ذلك بانهم لم ينقلوا في
زيد وعون لان اليا والواو لا احتملتا ذلك كما احتملتا اذ يدغم ما بعدها في نحو نوم
بكر قال ابو حيان وينفصل عن هذا بانه يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة
قال وقال ابو علي ايضا وليس بتحريك لالتقا الساكنين وبين الدلالة على حركة
الاعراب وقال المبرد والسيرافي هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كانوا
الحرف واسموه للدلالة واحتجا بان الوقف يحتمل فيه الجمع بينهما كثيرا ولا يتعذر
فانما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان
كان ما قبل الحرف الاخير متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم
نقلا لحركة اللام لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقا الساكنين
وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله ولغة لخم النقل الى المتحرك قال من يا تمر المحبير
فيما فضرع نجد مساعيه وبعلم رشده وشرط الساكن ان يكون صحيحا فان كان حرف
علة كدار وعون وبين لم يجز النقل اليه لاستثقال الحركة على حرف العلة وان لا يكون
مضاعفا نحو القل فلا يقال انتقعت بالقلل لانه لك مفض الى فك المدغم وقد
اعترضوا على ادغامه فلا يفاصل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه
ان يكون حرفا صحيحا فلا ينقل من غزو لانه يودي الى كون الاخر واو قبلها ضمة في
المرفوع وذلك مرفوض والى القلب والتغيير في المخفوض وشرط النقل ان لا
يودي الى عدم النظير فلا يجوز في انتفعت ببسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود
في الاسما ولا في هذا بسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فيقال
بسر وهذا بسر ويستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان ادى الى عدم
النظير ويغتفر فيه ذلك لان الضرورة اليه اخف من الساكن ما قبله فيقال
هذا الردو ومررت بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال قرات
العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكروا في امتناع النقل من الفتحة الى الساكن
قبلها وجهين احدهما انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل كانوا كانهم سكنوا
فعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور قال ابو حيان وهذا ضعيف لان فيه
مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كانه اصل ادخل

بعضنا الاثر انه يدل على الحركة المحذوفة الثاني يدل قوله على ان النقل جمع بين التخلص من التقا الساكنين
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)